

تأثير تقلبات أسعار البترول على ميزان مدفوعات الدول العربية المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر.

The impact of oil price fluctuations on the balance of payments of Arab host countries for foreign direct investment.

ولد بن زازة زهرة¹, OULDBENZAZA Zohra

1 طالبة دكتوراه جامعة عبد الحميد بن باديس (الجزائر)، مخبر POIDEX

Zohra.ouldbenzaza@univmosta.dz

تاريخ الاستلام: 2019/12/16 تاريخ القبول: 2020/08/31 تاريخ النشر: 2020/09/15

ملخص: إن أغلب الدول ومنها دول عربية وإفريقية تأثرت بتقلبات أسعار البترول لاعتمادها في تمويل اقتصادياتها وتوازنها المالية -كليا أو جزئيا- على تصديره أو استراده، مما دفعها للبحث على سبل أخرى لجعل تبادلاتها التجارية والاقتصادية خارج عن التبعية النفطية. بما أن الدول العربية المجاورة للإتحاد الأوروبي تملك موارد طبيعية ويعوقها الفقر والنقص في البنى التحتية والحوكمة غير الرشيدة فالتعاون والاستثمار المشترك ما بين هذه الدول والإتحاد الأوروبي هو الحل الاقتصادي الذي سيوحد ما بينها عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر الموجب بتخطيط استراتيجي خارجي يقضي تعزيز الشراكات والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كلمات مفتاحية: تقلبات أسعار البترول، الدول العربية، الاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات الاقتصادية.

تصنيفات JEL: P45

Abstract: Most countries, as Arab and African countries have been affected by the volatility of oil prices in order to finance their economics and their financial balances-macroeconomical side or microeconomical- to export or import them. This has led them to seek other ways to make their trade and economic exchanges independent of oil dependency. The Arab countries neighboring the European Union have natural resources and are hampered bay poverty, lack of infrastructure and bed governance, thus cooperation and joint investement between these countries are the economic solutions that will unite them in the way by the foreign direct investment directed from an external strategic planning to strengthen partnerships and contribute to achieving objectives of sustainable development.

Keywords: Oil price fluctuation; Arab countries; direct foreign investment; economic policies.

JEL Classification Codes: P45.

¹ المؤلف المرسل: ولد بن زازة زهرة، ، الإيميل: zohraouldbenzaza9@gmail.com

1-المقدمة

ان التغيرات والتطورات الحاصلة في العالم الحديث في الميادين الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية لزم ظهور بوادر جديدة منذ بروز عوامل العولمة والانفتاح على الأسواق العالمية والعالم الخارجي إضافة الى تهاوي سعر البترول وتأثيره على إقتصادياتها التجارية من حيث التصدير والإستيراد بـ[د] سواء، أصبح من الواجب على دول العالم ولاسيما الدول المجاورة للاتحاد الاوروبي والدول العربية، مسايرة ومواكبة هذا التغيير وعدم اعتمادها على موردها الطبيعي المحض ألا وهو البترول والبـ[د]ث عن سبل أخرى لتمويل واردتها، ومنطق جديد لإيجاد مصادر متنوعة لتمويل مشاريعها التنموية كما لا تزال بعض التـ[د]ديات الرئيسية أمام هذه البلدان تـ[د]قق نمواً شاملاً ومستداماً وتخلق فرص عمل، ولكن مناخها الاستثماري والبيئة العامة للسياساتها لا تدعم دائماً استثمارات القطاع الخاص، ويتجلى ذلك بشكل خاص في البلدان العربية الهشة والمتأثرة بالنزاعات والعنف، مما لزم على بعضها تغيير من بيئتها الاقتصادية من حيث تأقلم سياساتها وموائمة متغيراتها الاقتصادية "ميزانها التجاري وميزان مدفوعاتها" لجذب الاستثمارات الأجنبية الاوربية والتي تعتبر الرائدة حالياً والمنازلة من الدرجة الأولى نـ[د]تو المشاريع التنموية الاستراتيجية لتوسيع نطاقها وتوليد استثمارات مشتركة ودعم الوصول المستقر وبفوائد مقبولة من التسليف، وتعتبر هذه التغييرات ضرورية حتى تتمكن الدول الاوربية من دعم البلدان الشريكة العربية في مواجهة التـ[د]ديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لخلق علاقة تجارية وتبادلات إقتصادية ناجحة من نوع رابع رابع لتفادي التبعية النفطية.

وعليـ[د] نتطرق للإشكالية التالية وهي:

ما مدى تأثير اسعار البترول على ميزان مدفوعات الدول العربية وكيفية انعكاسـ[د] على جذب إستثماراتأجنبية أوروبية مباشرة ؟

وللإجابة المؤقتة على السؤال الرئيسي، تطرقنا للفرضية التالية:

- إستغلال الدول العربية للفرص الاستثمارية الأجنبية الإستراتيجية الأتية من أوروبا وجعلها لصالحها بنسبة رابع رابع لتفادي التبعية النفطية.

ولاختبار صحة الفرضية قمنا بإتباع منهجية التـ[د]ليل الوصفي لوصف ظاهرة التبعية النفطية للدول العربية والاستفادة من تجارب دول الاتـ[د]حاد الاوروبي في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتـ[د]قيق فائدة متبادلة و ربح مشترك،

حيث تطرقنا في الفرع الأول إلى تعريف بالاتـ[د]حاد الاوروبي وعرض استراتيجياتـ[د] التوسعية المختلفة المزعومة من طرفـ[د] للدخول الى البلدان بـ[د]ر الابيض المتوسط و البلدان المجاورة لـ[د] اما الفرع الثاني ادخلنا متغير اخر وهو سعر البترول لمعرفة مدى تأثير هذا الاخير في اقتصادات الدول

تأثير تقلبات أسعار البترول على ميزان مدفوعات الدول العربية المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر

العربية، أما الفرع الاخير فتضمن موضوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال التعريف بمفاهيمها ومختلف النظريات المفسرة لها وكيف يمكن تعويض الدول العربية بالاستثمار الاجنبي المباشر لتفادي التبعية النفطية.

ولدراسة الجانب التطبيقي اخذنا كمثال دراسة تليلية للمناخ الاستثماري لبعض الدول العربية ذات التبعية النفطية وكيفية تأثير تقلبات أسعار النفط على بعض مؤشرات التنافسية الاقتصادية من بينها ميزان المدفوعات.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن علاقة تغيرات اسعار النفط وتأثيرها على جذب الاستثمارات الأجنبية ضمن علاقة تجارية وتبادلات اقتصادية من نوع راجح راجح.

2. الاستراتيجية التوسعية للاتحاد الأوروبي في الدول العربية.

1.2. تعريف الاتحاد الاوروبي:

الاتحاد الأوروبي (European Union) هو عبارة عن مجموعة من الدول اي 28 دولة تتد اقتصاديا وسياسيا يبلغ عدد سكانها 510 مليون نسمة يمتد من البحر الاسود الى المحيط الاطلسي افقيا ومن البحر الابيض المتوسط إلى الدائرة القطبية عموديا ثم توسع ليصبح بعد ذلك منظمة دولية تتوحد بنفس العملة والتي هي اليورو وتتعامل في سوق موحد كبير وتعمل علم خاص بها وشعار ينص على الوحدة والتعاون، وكانت فكرتها الاساسية لتوحيد الصناعات وبعد ذلك استلوذ على أكثر من 20٪ من إجمالي التجارة العالمية وعمليات الاستيراد والتصدير.¹

2.2 خطة الإستثمار الأوروبي في الدول العربية:

بعد نجاح خطة الإستثمار في الدول الإتحادية الأوروبية قررت هذه الدول التوسع في الدول المجاورة لها عن طريق آلية إستثمارها، وسميت بالصندوق الأوروبي للاستثمارات الخارجية واقترحت 116 مليار يورو من خلال 26 دولة عضو، مما يعود بالفائدة على أكثر من 200 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة الحجم.²

3.2 انعكاسات الاستثمار الخارجي للاتحاد الأوروبي على الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية:

لتشجيع الإستثمار في الدول العربية التي تقع بجوار الاتحاد الأوروبي و المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، تقترح المفوضية الأوروبية خطة خارجية جديدة للإستثمار الأجنبي المباشر وغيره من التدفقات المالية الخاصة عبر البلدان النامية منذ الأزمة المالية عام 2008، وحسب تقرير أونكتاد للإستثمار فإن سنة 2017 انخفض حجم التدفقات الصادرة من البلدان النامية بنسبة 1٪، لتصل إلى 383 بليون دولار، على غرار تراجعها عام 2016 بنسبة 2٪ لتصل إلى 1.75 تريليون دولار.

ووفقاً للتقرير، عن دراسة المناخ الاستثماري العربي من طرف الاتحاد الأوروبي فإن دولة الإمارات العربية تصدرت المكان الأول من حيث استقطاب المستثمرين الأجانب، مما رشحها هو مناخها الاقتصادي المناسب للقيام باستثمارات على أرضها التي تتمتع باستقرار سياسي وأمني كما تملك سياسات متفتحة وملائمة لاستغلال الامثل لمواردها اما الطبيعية أو المصطنعة والتي مكنتها أيضاً من التوصل على المرتبة الـ 21 عالمياً في «مؤشر سهولة ممارسة الأعمال» الصادر عن البنك الدولي لعام 2018.³ ومن بين الدول المدرجة في قائمة الدول الهشة، تنجذب أغلبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان الغنية بالموارد، وهذا يشير بوضوح إلى وجود فجوة في الاستثمار، ويمكن أن يكون الإجراء الذي تم تذييده بقيمة مضافة من قبل الاتحاد الأوروبي.

3. تقلبات أسعار البترول وتأثيرها على ميزان مدفوعات الدول العربية.

1.3 تعريف ميزان المدفوعات:

تعريف 1: هو بيان أو سجل مئاسي، يسجل جميع تدفقات الأصول الحقيقية، المالية والنقدية بين المقيمين في بلد ما، وغير مقيمين خلال فترة زمنية.⁴

تعريف 2: هو ذلك السجل الذي يتضمن كل المعاملات الإقتصادية والمالية والدولية التي تتم بين المقيمين في دولة.⁵

تأثير تقلبات أسعار البترول على ميزان مدفوعات الدول العربية المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر

تعريف 3: يعرف ميزان مدفوعات أن⁵ سجل لجمال المعاملات الاقتصادية بين المقيمين في دولة معينة وغير المقيمين فيها، وذلك لمدة معينة غالباً ما تكون لسنة واحدة.⁶ لقد عرف⁷ صندوق النقد الدولي: ذلك السجل الإحصائي الذي يتم تلخيص فيه⁸ العمليات المالية التي تم تصيلها من شراء أو بيع سلعة ما أو خدمة وعادة ما تكون بين المقيمين ويدعون المدين وغير المقيمين ونطلق عليهم الدائن خلال سنة مالية واحدة، حيث يضم حساب السلع والخدمات، حساب الدخل الأولي، حساب الدخل الثانوي، والحساب الرأسمالي، والحساب المالي، ووفق نظام القيد المزودج الذي يركز علي⁹ ميزان المدفوعات يسجل لكل معاملة قيدان، ومجموع القيود الدائنة يساوي مجموع القيود المدينة. ويتم التمييز بين الحسابات المختلفة في ميزان المدفوعات حسب طبيعة الموارد الاقتصادية التي يتم توفيرها والحصول عليها.⁷ بناء على ما سبق، يمكن القول أن ميزان المدفوعات هو سجل م¹⁰اسبي أو بيان إحصائي يتم فيه¹¹ تسجيل جميع المعاملات التجارية، المالية والنقدية خلال فترة زمنية، عادة سنة بين المقيمين وغير المقيمين في الدولة.

2.3 ميزان المدفوعات للدول العربية:

فيما يلي نقوم بدراسة ت¹²ليلية لمعرفة تأثير تقلبات أسعار البترول على كل دولة عربية على حدة وتأثيرها على ميزان مدفوعاتهما.

الوحدة: (مليار دولار)

الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الجزائر	9.14	7.06	4.36	8.81	11.12	21.18	28.95	30.6	34.45
تونس	-0.82	-1.02	-0.75	-0.74	-0.76	-0.30	-0.62	-0.92	-1.71
مغرب	-1.43	0.8	0.41	0.26	-0.34	-0.10	-1.06	-1.97	-6.61
ليبيا	8.32	4.79	0.81	2.46	7.03	17.43	28.09	29.83	37.08
موريتانيا	-0.10	-0.13	0.04	-0.18	-0.52	-0.88	-0.04	-0.94	-0.52
الامارات	26.9	15.4	6.87	9.43	12.96	31.49	49.91	32.31	22.28
	5	1							
السعودية	14.3	9.35	11.87	28.05	51.93	90.09	99.13	93.413	132.3
	2							7	2
الدولة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	0.41	12.1	19.8	12.29	0.84	-9.64	30.96	-26.20	-22.06
	6						-		
تونس	-1.23	-2.11	-3.43	-3.72	-3.88	-4.30	-3.75	-3.69	-3.68
مغرب	-4.95	-4.08	-7.99	-9.35	-8.49	-6.02	-2.42	-4.18	-3.68
ليبيا	9.38	14.5	3.17	23.84	8.9	12.39	18.47	-4.71	-
	8						-		
موريتانيا	0.49	0.33	-0.31	-1.29	-1.26	-1.47	-0.86	-0.706	0.709
الامارات	7.85	7.24	50.95	79.56	71.38	54.63	80	73	-
السعودية	20.9	66.7	158.5	164.7	135.4	76.92	56.72	-26.20	10.46
	6	5	8	6	4		-		

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات صندوق النقد الدولي، 2016.

تميزت فترة 2000-2010 في الجزائر بتسديد ديونها الخارجية التي رافقتها استمرار تراكم احتياطات الصرف، كما نلاحظ من الجدول أعلاه، تـسـنـ مستمر لوضعية ميزان المدفوعات الجزائري منذ سنة 2000، وذلك يعود إلى ارتفاع في أسعار البترول، الذي انجرعنتـ ارتفاع حصيلة للصادرات البترولية من 21.06 مليار دولار سنة 2000 إلى 77.19 مليار دولار سنة 2008 في سنة 2009 بالنظر إلى تقلصات في إيرادات المحروقات، الذي يعود إلى انخفاض في سعر البرميل بنسبة 37.73 % مقارنة ب 2008 وذلك بانعكاس تأثيرات الأزمة الاقتصادية وترجم وضعية ميزان المدفوعات في سنة 2010، انعكس ارتفاع سعر برميل البترول على ميزان المدفوعات، حيث

تأثير تقلبات أسعار البترول على ميزان مدفوعات الدول العربية المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر

بلغ سنوات 2011، 2012 و2013 على التوالي 112.94 دولار، 111.05 دولار، 109.55 دولار للبرميل، مما سجل فائض خفيف في الميزان الجاري الخارجي ولكن في سنتي 2014-2015، سجل عجز قدره على التوالي 9.64 و-30.96- مما يفسر تأثير أسعار تقلبات البترول على ميزان المدفوعات باعتماد الجزائر على النفط كمصدر رئيسي لتمويل اقتصادياتها وأي تقلب بالزيادة أو النقصان يؤدي إلى فائض أو عجز في ميزانها التجاري وعلية ميزان مدفوعاتها. ومع الارتفاع المحسوس في أسعار البترول تراجع عجز ميزان المدفوعات بقيمة 21.76 مليار دولار في سنة 2017 مقابل عجز ب26.20 مليار دولار سنة 2016 بنسبة 4%. أما في الدول التي تعتمد على مصادر متنوعة غير البترول في تمويل اقتصادياتها مثل تونس وموريتانيا والإمارات، فإنها تتأثر بتقلبات أسعار البترول ولكن بنسبة أقل. كما نلاحظ من خلال تحليل ميزان مدفوعات السعودية كتدليل ميزان مدفوعات الجزائر باعتبارها دولة مصدرة للبترول، فبمجرد ارتفاع سعر برميل البترول، يسجل ميزان المدفوعات فائض ولكن في سنة 2009 بعد انخفاض سعر البترول، تأثر اقتصاد السعودية هو الآخر، حيث انخفض إلى 20.96 دولار، سنة 2009 بعدما كان 132.32 دولار للبرميل سنة 2008، وبمجرد صعوده مرة أخرى سنوات 2011 و2012 حتى 2013 على التوالي بقيمة 158.58 دولار، 164.76 دولار، 135.44 دولار، سجل مرة أخرى فائض، ولكن بعد تهاوي سعر البترول من جديد في سنتي 2014-2015، سجل ميزان مدفوعات السعودية عجز بنحو 22.38 دولار، ان الاحتياطات النفطية السعودية هي الأكبر في العالم 95% من الناتج المحلي الإجمالي مما يوفر حوالي 260 مليار برميل و 45 شهر من الواردات أي ربع احتياطي العالم من النفط. وترجع هذه الاحتياطات ضمن حماية الريال السعودي بالدولار، وفي سنة 2017 وبعد صعود سعر البترول سجل ميزان المدفوعات فائض من جديد.

أصبحت المملكة العربية السعودية إحدى الدول التي تستطيع تمويل عجزها في الميزانية عن طريق إصدار سندات أجنبية مقومة بالدولار، مع عدم التأثير على الائتمان، كما أن استقرار قيمة عملتها مقارنة بالدولار وارتفاع هامشها حوالي 1.3% من فائدة دولار، كما باشرت السعودية بخفض الدعم على الوقود والكهرباء والماء وترشيد الإنفاق الجاري وإعادة النظر في أولويات المشاريع الرأسمالية.

أما في الإمارات العربية المتحدة، فقد سجل ميزان المدفوعات فائض كبير سنة 2016، رغم انخفاض أسعار البترول لتصل نسبتها لـ 20.5% أي ما يعادل قيمتها حوالي 73 مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي، أما في سنة 2015 فقد سجل 80 مليار دولار، وهذا راجع لسبيين رئيسيين هما تقلص العجز المالي، وذلك لزيادة استثمارات البنوك الاماراتية في الخارج، وفي سنة 2017 فكانت الزيادة في القيمة بـ 4.5 مليار دولار أي ما يعادل 74.2 مليار دولار وهذا السبب الثاني راجع لزيادة التدفقات المالية الخارجية من قبل القطاع الخاص غير مصرفي والقطاع العام كما عدلت هذه الدولة في نسبة أسعار الفائدة، وحال الإمارات من تقلبات أسعار البترول مقارنة بالدول العربية الأخرى، هي الأقل عرضة حيث تركز على الصناعات الاستخراجية، التجارية، التشييد والعمران، وقطاعات أخرى كبناء والخدمات أي ارتفاع مستويات التنوع الاقتصادي فيها.

أما في موريتانيا، باعتبارها بلد غير نفطي، فإن عجزها الدائم في ميزان مدفوعاتها خلال الفترة المدروسة راجع لانخفاض أسعار المعادن وتقلباتها، وهي بالدرجة الأولى مصدرة للمواد الأولية وهذا ما أدى بها إلى تباطؤ النمو واتساع الإختلالات، ففي أعقاب هبوط حاد في أسعار خام الحديد سني 2014-2015 أدى إلى انخفاض إيرادات التصدير إلى النصف، مما أثر على انخفاض سعر الصرف، حيث أعدت السلطات الموريتانية إستراتيجية للنمو الاحتوائي من 2017-2030، شملت إصلاحات هيكلية واستثمارات كبيرة في البنى التحتية بتمويل أجنبي، لدعم النمو وتنويع الاقتصاد، غير أن الفقر يؤثر سلباً على الحالة، ولا يزال واسع النطاق بـ 31% تقريباً من السكان، كما لا تزال هناك اختلالات كبيرة ومخاطر في الاقتصاد الكلي.

أما في ميزان مدفوعات تونس، فلاحظنا أنها كانت دائماً سالب على مر كل سنوات الدراسة ويترجم هذا العجز في ميزان مدفوعات تونس، الحالة الصعبة التي يمر بها الاقتصاد التونسي بعد الأزمة مالية الأوروبية وحالة لا أمن المصادفة لمختلف الأوضاع التي تعرضت لها تونس، واستهداف القطاع السياحي الذي كان يدر مبلغ معتبر بها من العملة الصعبة، كما أن ارتفاع نسبة التضخم التي بلغت 5.6%، بسبب الطلب المتزايد على القروض وبالتالي الاستهلاك كما أدى هذا العجز من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.7%، التأثير على احتياطي العملة الصعبة، إلى جانب الاعتصامات والاحتجاجات على بعض المؤسسات المنتجة.

أما في ميزان مدفوعات المغرب يعاني منذ سنة 2004، عجزاً بسبب تنامي وتيرة الواردات وضعف تنافسية الصادرات، وكان تباطؤ النمو في دول الاتحاد الأوروبي التي تمثل الأسواق الرئيسية للسلع المغربية وأيضاً تداعيات الحراك العربي، وأزمة الطاقة وأسعار المواد الأولية ارتفاعاً أو انخفاضاً، من العوامل غير المساعدة على استقرار رصيد المبادلات الخارجية الذي انتقل من الفائض سنوات 2003، 2002، و2001 إلى العجز المتواصل، ويتوقع «صندوق النقد الدولي» أن

تأثير تقلبات أسعار البترول على ميزان مدفوعات الدول العربية المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر

يستقر عجز الميزان التجاري عند 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2019، بعدما وصل إلى 10% في زمن الأزمة العالمية.

4. تعويض التبعية النفطية بالإستثمار الأجنبي المباشر.

1.4. تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر.

- تعريف صندوق النقد الدولي "هو صفة من صفات الاستثمارات المتواجدة في مختلف اذاء الدول المضيفة ل²، والذي يمثل العلاقة الموجودة بين مصلحة دائمة رؤوس اموال دولية في منظمة ما ضمن اقتصاديات اخرى وبلدان أخرى بهدف عكسي للحصول على كيان مقيم في اقتصاد اخر خارج الدولة المستقطبة ل²، حيث تتجسد هذه الاخيرة بين المستثمر الأجنبي المباشر و البلد المضيف، وذلك لمنح درجة كبيرة من النفوذ والقوة للتسيير الإداري للمستثمر داخل المؤسسة⁸.

- وهي أيضا تلك الاستثمارات في المشروعات داخل دولة ما، ويسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى، وتكون لهم سيطرة فعلية على سياسات وقدرات المشروع⁹.

- وعرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على انها تلك "الاستثمارات التي تعكس الهدف من الحصول على مصلحة دائمة لأشخاص او هيئات او مؤسسات تابعة للدولة (المستثمر المباشر) التي ت²الوصول إلى ذلك الهدف من خلال هيئات أو شركات خارج حدود تلك الدولة التي يقطن بها المستثمر الأجنبي، الاستثمارات الأجنبية تكون عادة طويلة الأمد ولها درجة عالية من التأثير على إدارة وسياسة الشركة المستثمر بها¹⁰.

من خلال التعاريف السابقة، يمكن أن نلخص إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو توظيف رؤوس الأموال أو الإدخارات المتاحة في اقتصاد ما، من طرف أفراد او مجموعة من الإستثمارات الموجودة من هذا النوع والتي تنطوي ضمن مجال ما، في أنشطة اقتصادية أجنبية، يكون المستثمر مالكا لكل أو جزء من مشروع الاستثمار، ويتكلم ويسيطر المستثمر الأجنبي غالبا في إدارة المشروع وتنظيمه ويسعى إلى تحقيق الربح بوصفه نتيجة لنشاطه الاستثماري.

2.4 أهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

أ- نظرية دورة حياة المنتج:

اقترح فرنون نموذج دورة حياة المنتج والذي حاول من خلاله:

- 1- تفسير توفر الشركات المختلطة على استثمارات الاجنبية متينة خارج اراضيها وكيفية توسيعها.
- 2- كيفية انتقال المعارف التكنولوجية الحديثة والابتكارات ضمن سلسلة الدول المتقدمة للدول النامية.

وتنقسم الدورة المقترحة من قبل فرنون لأربعة مراحل أساسية: في المرحلة الاولى يتم الإنفاق بشكل كبير على خلق أو تحسين منتج جديد وبيعه في الدولة المخترعة، المبدعة والخلاقة للإستهلاك من طرف ذوي الدخل المرتفعة والأذواق العالية وثم تليه وتقدم للاقتصاديات ذات الظروف المشابهة. في المرحلة الثانية تقوم الدولة المنشئة لهذا الاختراع بتعظيم إنتاجها وصادراتها إلى الأسواق الدولية بتكتمها في أسعار المنتج كما تبدأ في هذه المرحلة بعض الدول النامية ذات الدخل المرتفع بإسترداد هذا المنتج.¹¹

وفي المرحلة الثالثة ظهور منافسة من طرف الدول التي تمتلك المعارف التكنولوجية المستخدمة في صنع هذا المنتج وتصديره، وعليه، تقوم الدولة الأم أو المخترعة بقيام خطط دفاعية والتوجه إلى الدول المتقدمة الأخرى لتخفيض تكاليف النقل والعمالة. أما في المرحلة الأخيرة فهي مرحلة المنتج النمطي، حيث من غير الممكن تمييزه عن غيره من المنتجات سواء بالدولة الأم، أو بالدول المتقدمة التي تم الانتقال إليها والثمن وحده قادر على التمييز، وبما أن العرض أصبح أكبر من الطلب فتخفيض الأسعار أصبح حتمية تستعملها دول الأم تتجه باستثمارها الأجنبي المباشر إلى الدول النامية لتخفيض قيمة الوحدة الواحدة وعليه تخفيض السعر، هذه النظرية استطاعت شرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي الغرض منه التصدير وليس لإحلال الواردات كما ألفت الضوء على عناصر هامة مثل التوقيت، العامل الجغرافي والتقارب الثقافي.¹²

تأثير تقلبات أسعار البترول على ميزان مدفوعات الدول العربية المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر

كما أن هذه النظرية أثبتت صحتها فيما يتعلق ببعض السلع كالصناعية والالكترونية وإنما عجزت عن تفسير الاستثمارات الأجنبية في قطاعات أخرى، مثل التنقيب عن البترول، السياحة، ومع مرور الزمن فقدت تأثيرها وذلك لعدم تناسبها مع الأوضاع الاقتصادية الحالية.

ب- النظرية الانتقائية:

أوضح الاقتصادي الإنجليزي ديننج هذه النظرية وأكد على عناصر متعددة، فهناك المتغيرات المتعلقة بالموقع بالدولة (المضيفة)، وتلك المتعلقة بالمنظمة، أو الشركة ذاتها، ومجموعة ثلاثة أسماها عناصر التدويل أو تدويل الإنتاج، وهي التي تد في النهاية أي شكل يتخذه استغلال المنظمة لسوق الدولة الأجنبية من خلال انتقال العمالة، رأس مال والتكنولوجيا، بالإضافة إلى عوامل أخرى سياسية، اقتصادية وتجارية، كما أوضحها ديننج من خلال التقارب الثقافي، حجم السوق، تراكبات المنافسين بالسوق الأجنبية، التقارب الجغرافي بين الدولة الأم والبلد المضيف. واعتبر أيضا أن¹³ إذا امكن تدويل الميزات الراجعة للملكية، فإن الشركة ستفضل كلا من

الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير على منح التراخيص.¹³

ميزة هذه النظرية أنها تنبئ¹³ إلى تعقد قرار الاستثمار وأنها مرنة وقابلة للتغيير، من وقت لآخر، وتجعل المنظمة تنظر إلى أكثر من اعتبار، ولكن أشار بكلي أن هذه النظرية تهمل علاقة التأثير والتأثر بين هذه العوامل الثلاثة وتطرق لدراسة كل عامل على حدى.

3.4 انعكاسات الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية:

شهدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة، لاسيما المجاورة لدول الاتحاد الأوروبي، تراجع كبير مقارنة بالسنوات الماضية، والجدول التالي، يوضح الاختلافات في توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى بعض الدول العربية لعام 2017 و2018.

الجدول 1: توزيع الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الدول العربية لسنة 2017-2018

2018		2017		
الرتبة	تدفق الاستثمارات	الرتبة	تدفق الاستثمارات	الدول
1	10.4 مليار	1	9 مليار	الإمارات
2	7.4 مليار	2	8.1 مليار	مصر
7	1.42 مليار	3	7.4 مليار	سعودية
4	2.63 مليار	4	2.5 مليار	لبنان
3	2.65 مليار	5	2.3 مليار	مغرب
8	1.20 مليار	6	1.54 مليار	الجزائر
6	1.66 مليار	7	1.53 مليار	الأردن
9	1.06 مليار	8	1 مليار	سودان
11	880 مليون	9	958 مليون	تونس
10	986 مليون	10	774 مليون	قطر
18	0 مليون	11	493 مليون	ليبيا
13	384 مليون	12	339 مليون	صومال
12	519 مليون	13	282 مليون	بهارين
15	301 مليون	14	275 مليون	كويت
16	203 مليون	15	269 مليون	فلسطين
17	165 مليون	16	160 مليون	جيبوتي
5	1.87 مليار	17	142 مليون	عمان

المصدر: من إعداد الباحثة إستنادا على تقريرين 32 و33 للمؤسسة العربية لضمان استثمار وائتمان الصادرات لسنتي 2018 و2017.

في سنة 2018 وحسب تقرير 33 للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الدول العربية تراجع بنسبة 11.5% من 32.4 مليار دولار عام 2016 إلى 28.7 مليار دولار 2017. كما استقرت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية حول مستوى 3%، ابتداء من سنة 2008 حتى سنة 2016، قبل ان تراجع في سنة 2017

تأثير تقلبات أسعار البترول على ميزان مدفوعات الدول العربية المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر

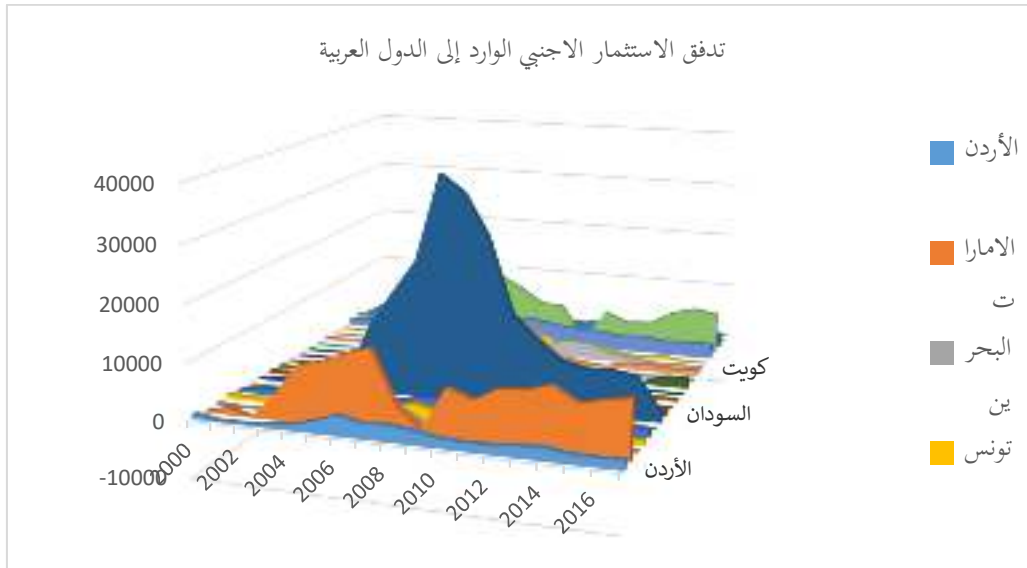
إلى مستويات قريبة من مستوياتها التي سبق وبلغتها خلال فترة ما بين 2005 و2007. وقد تواصل خلال سنة 2017 تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عدد محدود من الدول العربية، حيث استحوذت كل من الإمارات ومصر على نحو 61.8% من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية. وتصدرت الإمارات بنحو 10.4 مليار دولار، وبقيمة 36.1%، تليها مصر في المركز الثاني بقيمة 7.4 مليارات دولار وبقيمة 25.7%، كما جاء المغرب في المرتبة الثالثة بقيمة 2.65 مليار دولار وبنسبة 9.2% من الإجمالي العربي، ثم حل لبنان رابعا بقيمة 2.63 مليار دولار وبقيمة 9.2% في سنة 2017، وحسب التقرير 32 لنفس المصدر، فإن دول الخليج تصدرت أداء المجموعات العربية، كما ارتفع أداؤها بشكل طفيف مقارنة بسنة 2016 وفي المقابل حلت دول المشرق العربي في المرتبة ثانيا عربيا مع ارتفاع أدائها، وجاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة، عربيا. كما أضاف نفس المصدر، ان الإمارات المتقدمة فقد سجلت تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر بقيمة 9 مليارات دولار الوارد إلى الدول العربية، تقريبا 33.3 مليار درهم، حيث تصدرت عربيا المراتب الاولى اما في المرتبة الثانية فجاءت بعدها مصر حيث سجلت قيمة 8.1 مليار دولار، و في المرتبة الثالثة، وقيمة 7.45 مليار دولار فرجعت للسعودية، وفي الاخير بلغت قيمة دولة لبنان 2.5 مليار دولار.

ووفق نفس المصدر للتقرير "أونكتاد" أن في سنة 2016، وصول التناقص المستمر وتأثر الدول النامية من إجمالي التدفقات الصادرة من الدول العربية، حيث كان واضح وبلغت نسبتها 14% إلى 31.3 مليار دولار، فيما استمر إجمالي العالمي نسبة 2.2% حيث بلغ 1542 مليار دولار، وبلغت صادرات الاستثمارات الدول النامية 383 مليار دولار أي نسبة 8.2% من إجمالي صادرات الدول النامية، لسنة 2016.

لقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية ارتفاعاً ملحوظاً إلى 30.8 مليار دولار سنة 2016 أي ما يعادل نسبة 25% مع 24.6 مليار دولار لسنة 2015. كما استند التقرير على استقراءات دول الخليج منها الإمارات، السعودية، على نسبة أكبر من حيث الاستثمارات الواردة إليها وتلتها سلطنة عمان ولبنان، لتدفع الصادرات عن الدول العربية، بنسبة 74% لسنة 2016، في حين، بلغت عودة تدفقات الصادرة لدولة الكويت وحدها 6.3 مليار دولار. كما أشار نفس التقرير، إلى أن هذا الارتفاع لم يبلغ سوى ثلث قيمة التدفقات القياسية مقارنة مع سنة 2008 والمقدرة بـ 96.3 مليار دولار.

كما تضمن تقرير الاستثمار العالمي لعام 2018، الصادر من طرف المؤتمر العالمي للتجارة والتنمية حقائق مثيرة حول تطورات الاستثمارات الأجنبية المباشرة حول العالم، بما في ذلك مجلس التعاون الخليجي. تعتبر تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة التزاماً من جانب المستثمرين للاستثمار في كيانات وصناعات معينة، هذه الاستثمارات مباشرة وتظل في البلد حتى مع تغير الملكية.¹⁴

الشكل 1: تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة 2000-2017.



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات CNUCED، 2017.

أ- تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

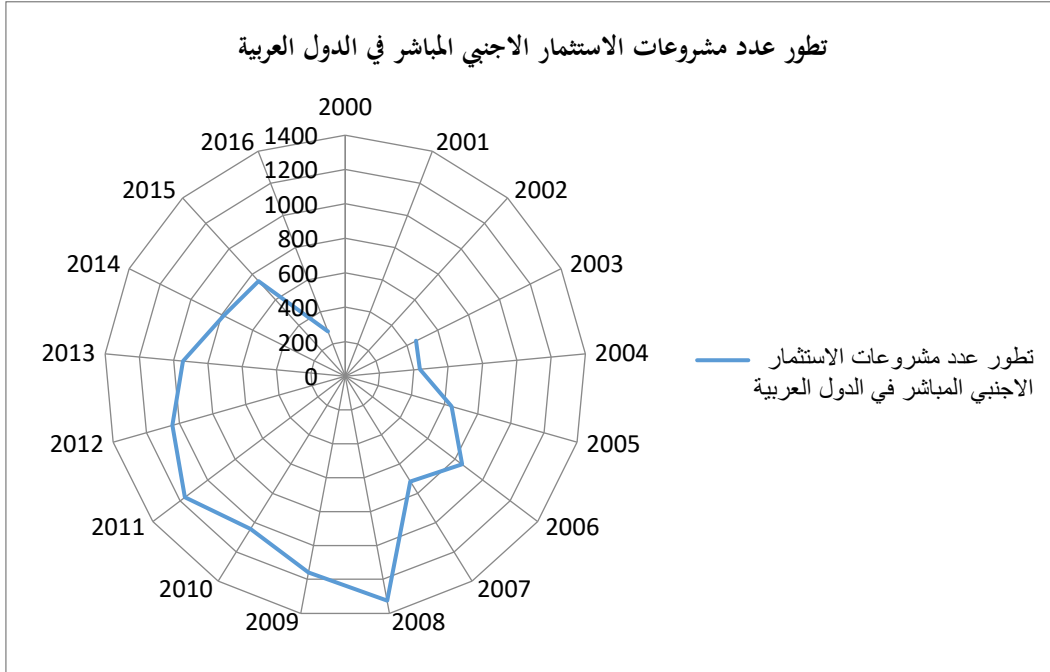
الجدول رقم (02): مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة 2000-2017.

السنة	المشروع	إجمالي الاستثمار بالمليون دولار	إجمالي فرص العمل
2003	460	46481.0	72518
2004	436	59567.1	67643
2005	641	78319.1	124944
2006	849	113264.8	182764
2007	719	56841.4	119994
2008	1325	172642.8	300234
2009	1160	108282.4	168490
2010	1044	60033.8	137821
2011	1167	62434.6	125591
2012	1044	48693.4	118449
2013	946	55100.7	101298
2014	788	61047.2	108821
2015	748	46570.3	101143
2016	278	46394.8	54624
2017	627	70000.6	100000

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على: التقرير 34 للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات العدد الفصلي 02، 2016 وتقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، 2018.

أظهرت البيانات المتعلقة بعدد المشاريع المتواجدة في الدول العربية اتجاهها عاما للنمو حيث بلغت 460 مشروع في سنة 2003 من الاستثمارات الأجنبية المتواجدة في ارض الواقع اي ما يوافقها في سنة 2008 الى 1325 ولكن بعد ذلك واجهت هبوط حاد سنة 2009 مع ظهور بوادر الأزمة المالية تلتهما الأزمة العالمية الاقتصادية حيث وصل عدد المشاريع إلى 748 مشروعا سنة 2015، كما يتوقع نفس المصدر توقف موجة هذا التراجع خصوصا مع تأسيس 278 مشروعا خلال الثلاثي الاول من عام 2016 ليصل الى 627 مشروع خلال سنة 2017، وهذا الارتفاع الطفيف راجع لعودة النشاط الاقتصادي بقيمة 70000.6 من إجمالي الاستثمار بالمليون دولار.

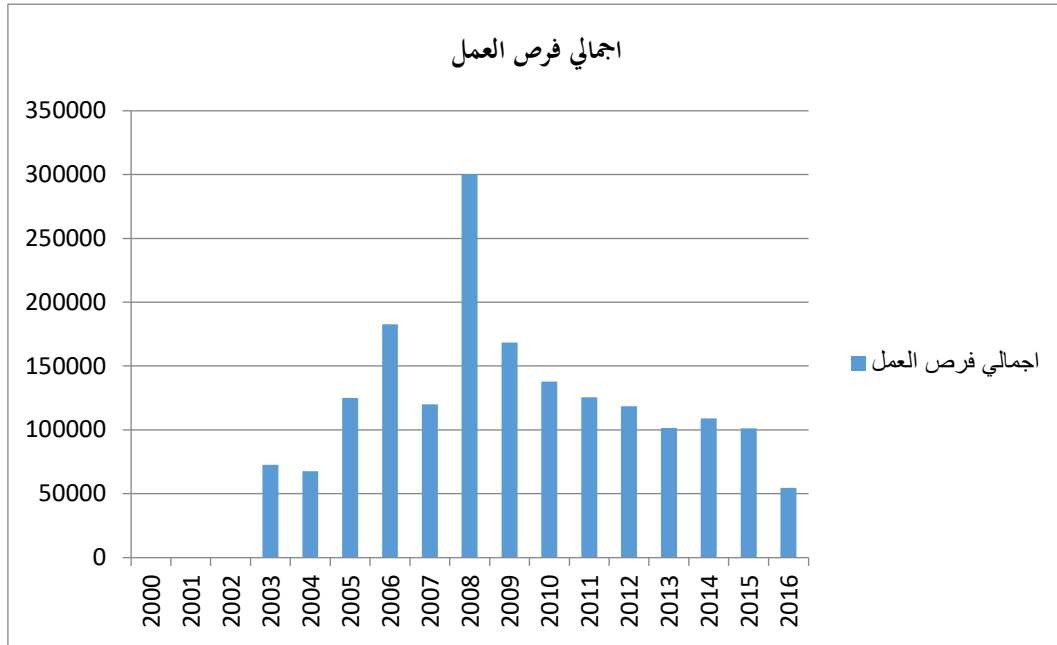
الشكل رقم 02: تطور عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة 2000-2016م.



المصدر: تقرير من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول السابق.

ان التباين في عدد الشركات الأجنبية المتواجدة في الدول العربية راجع إلى اقتصاديات بعض الدول فمنها من تتوفر على مناخ استثماري جاذب للاستثمارات واستقرار سياسي وامني مثل الإمارات العربية حيث بلغت نسبة الشركات الاجنبية المتواجدة فيها 37.4% من اجمالي الشركات المتواجدة عربيا اي ما يعادل 3493 شركة اجنبية وتصلت على 4233 مشروع بنسبة 36.5% أما السعودية فنسبتها 10.2% أي حوالي 956 شركة أجنبية برقم 1304 مشروع أما المرتبة التالية فرجعت لمصر بنسبة 6.4% بنحو 601 شركة أجنبية واستفادت من 827 مشروع أجنبي اي ما يعادل 7.1% من اجمالي المشروعات الممنوحة للدول العربية كما يقدر عدد الشركات الاجنبية الكلية المتواجدة خارج حدودها الاقليمية والتي تنحصر في الدول العربية فقد قدرت كإجمالي الشركات بنحو 6587 شركة.

الشكل رقم 03: إجمالي فرص العمل التي يخلقها الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة 2000-2016م.



المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول السابق.

لقد ادركت الدول العربية ان مفتاح النمو في المنطقة العربية راجع الى الاستثمار في المشاريع الناشئة لتأمين فرص عمل وتأتي في مقدمتها دول الخليج حيث استقطبت عشر شركات كبرى منها إعمار ، زين وكيبكو، مجموعة الشايح وبيت التمويل ، وبنك دبي الإسلامي ومجموعة لاندمارك، مجموعة الفطيم وبنك المشرق كما يتولى تأسيس جزء كبير من قيمة المشاريع للشباب مثل ما حدث في الشركة العربية السويسرية للهندسة من مصر، وبروة العقارية أم في بنك قطر الوطني وبنك قطر الإسلامي الدولي الذي تبني استراتيجية استثمار في الشباب وإرسالاً للمشاركة في دورات تدريبية في المؤسسات العالمية وشركة قطر للبترولوكيماويات وتلتها دول المشرق العربي اما المرتبة الثالثة فكانت راجعة للدول المغاربية منها سونترا في الجزائر.¹⁵ كما ارتفع عدد الشركات الأجنبية العاملة في الدول العربية من 6109 شركة سنة 2015 إلى 6587 شركة سنة 2016.

الخاتمة:

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر، عنصرا هاما في تنمية القدرات التنافسية لاقتصاديات الدول، خاصة النامية منها، كونها فرصتها لإيجاد مصادر تمويل دولية بديلة عن قطاع المحروقات وأسعار البترول. كما أنها توفر فرصة الحصول على العملة الصعبة، وبالتالي تعطي توازن للميزان التجاري وميزان المدفوعات، كما أضحت وسيلة الدول المضيفة في الحصول على تكنولوجيا حديثة في الانتاج وتقنيات التسيير، بالتالي الوصول إلى منتجات ذات جودة عالية بأسعار تنافسية، لهذا

تتسابق معظم الدول بتوفير بيئة مناسبة وجاذبة لمثل هذه الاستثمارات لتسهيل انسياب وتدفق رؤوس الأموال الدولية، خاصة الأوروبية منها، وعليه تآهلها إلى اندماج بإقتصادياتها في فضاء التنافس العالمي، وتخلصها من التبعية النفطية وبيع البترول. ولهذا تعتبر طرفا رابعا من جهة استقطابها للمستثمر الأجنبي، كما يكون هو الآخر ضمن استراتيجية رابح لتوسعة في الأسواق الأفريقية والعربية، وكسب حصص سوقية معتبرة كما يتصل على أيدي عاملة رخيصة لزيادة هامش ربحها، والإستثمار على الفرص الممكنة من خلال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان المضيفة، باقتراح طرق تسيير حديثة، وعلى هذا الأساس، يعتبر كل من الطرفين البلد المصدر والبلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر مستفيدا من نموذج شراكة رابح رابح، وبالتالي فإن التخلص من التبعية النفطية، يجب أن يكون تدريجي، رغم ضرورتها في الظروف الحالية ودوره في توفير مصادر التنمية في هذه الدول.

وتوصي الدراسة في ضوء نتائجها الميدانية بما يلي:

- الاستفادة من نتائج الدراسة وغيرها من البحوث المتوفرة في ميدان الاستثمارات الأجنبية؛
- ضرورة توفير مناخ استثماري ملائم للأعمال واستقطاب دول الاتحاد الأوروبي؛
- الاستفادة من تجارب بعض الدول الأخرى الرائدة في الاستثمارات الأجنبية وتطبيق نماذجها في بيئة الأعمال المناسبة، وجلب التكنولوجيا الحديثة للدول العربية.

- ¹ابراهيم قلاوز، مستقبل الشراكة الأوروبية متوسطة في ظل التغيرات السياسية والاقتصادية في المنطقة، الحوار المتمدن، 2016، ص02.
- ²www.eeas.europa.eu, european external action service, 23/03/2017, a 14:05.
- ³تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أونكتاد، دبي، 2018، ص32.
- ⁴Bernard GUILOCHON, Annie KAWEHI, economie internationale, Dupond, Paris, 2006, p288.
- ⁵مؤمّد عيسى عبد الله، موسى ابراهيم، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المنهل، لبنان، ط1، 1988، ص85.
- ⁶ Antoine PARENT, balance des paiements et politique économique, Nathan, France, 1996, p 5.
- ⁷تقرير صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، 2015، ص9.
- ⁸عبد السلام أبو قلف، نظريات التمويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1998، ص13.
- ⁹عبد العال علي نشأة، الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2015، ص202.
- ¹⁰عبد الرحيم فؤاد الفارس، فارس أكرم الرفاعي، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، 2013، ص152.
- ¹¹عبد السلام ابو قلف، مصدر سبق ذكره، ص38.
- ¹²شلغوم عميروش مؤمّد، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2012، ص47.
- ¹³عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، مصر، الدار الجامعية، 2001، ص49.
- ¹⁴ https://al-sharq.com/.2018 06 10 تقرير الاستثمار 2018 حول دول الخليج، د.جاسم حسين،
- ¹⁵تقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، 2016، ص77.